تقييم مدى ملائمة المحافظات الريفية المصرية لتوظيف مدخل التكتلات الزراعية المتكاملة

د/ مصطفي منير محمود
مدرس بقسم التنمية العمرانية الإقليمية
كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة
mosta_fa@hotmail.com

أ.م.د/ رندا جلال حسين
استاذ مساعد بقسم التنمية العمرانية الإقليمية
كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة
randa_ali@cu.edu.eg

ملخص البحث

يعد قطاع الزراعة أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر وتعاني الأقاليم الزراعية في مصر والدول النامية عموما من ضعف الإنتاجية الزراعية وتصدير المواد الزراعية دون قيمة مضافة عليها مع ضعف الإستثمارات في قطاع الزراعة المرتبط بدعم الأنشطة الصناعية والتسويقية في هذه الأقاليم، بالإضافة إلى استمرارية انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية بمرور الوقت وغيرها من المشـــكلات، مما يســـتدعي التوجه إلي بعض المداخل الحديثة لرفع كفاءة التنمية الزراعية.

تعد التكتلات إحدى المداخل الاقتصـــادية التي تهدف إلي زيادة القدرة التصـــديرية وتقليل تكاليف المعاملات علي المنتجين داخل التكتل، إضـافة إلى تشـجيع وتدعيم صـغار ومتوسـطي المسـتثمرين، وهناك العديد من التكتلات المتخصـصـة مثل التكتلات التكنولوجية كوادي السيلكون في كاليفورنيا، والتكتلات الصناعية كما في سان دييغو بكاليفورنيا وهناك التكتلات الزراعية Agro-Based Clusters وهي موضـــوع البحث، وتعد التكتلات الزراعية مناطق متخصـــصـــة في إنتاج محصـول معين أو عدة محاصـيل فريدة Unique Crops تهدف إلي تنمية المناطق الريفية وتشـجيع صـغار ومتوسـطي المزارعين، إضافة إلي تعظيم الإنتاج وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية عبر التكامل الزراعي الصناعي، وتوفير فرص عمل جديدة لفقراء الريف في الأنشطة الريفية الزراعية وغير الزراعية، وتعمل على دعم التصدير للأسواق المحلية والدولية. ويتطرق هذا البحث إلى مفاهيم التكتلات الزراعية ومسـتوياتها وعلاقاتها بالمسـتويات التخطيطية (المحلية، إقليم المدينة، الإقليمي، القومي)، وايضا المتطلبات التوطينية (المكانية) الخاصة بكل مستوي تكتل زراعي.

ومن خلال اجراء عملية التحليل الإحصـائي للمحافظات الريفية في مصـر باسـتخدام مجموعة من المؤشـرات القياسـية، تم تصـــنيف المحافظات المصـــرية الريفية تصـــنيفا متدرجا (ranking) لتحديد مدى الملائمة لتطبيق هذا المدخل، وينتهي البحث بمجموعة من النتائج المعنية بملائمة توطين هذا المدخل على مسـتوى المحافظات المصـرية، وايضـا مجموعة من التوصيات التي تساهم في إدماج هذا المدخل في التنمية الريفية المتكاملة المستدامة عامة وفي مصر على وجه الخصوص.

الكلمات الدالة Key Words

التنميـة الريفيـة Rural development، التكتلات الزراعيـة Agro-Based Clusters – الصـــنـاعـات الصـــغيرة والمتوسطة Small and Medium Enterprises "SMEs" .

هدف البحث Research objectives

- اقتراح منهج علمي لإدماج مدخل التكتلات الزراعية في التنمية الريفية في مصر.

منهجية البحث Research Methodology

- ارساء المفاهيم الخاصـة بالتكتلات الزراعية Agro-based Clusters كمدخل حديث يزيد من الكفاءة الاقتصادية وذو مردود تنموي فعال.
- اســـتطلاع واســـتكشـــاف التكتلات الزراعية باعتبارها احد المداخل الجديدة في مجال التنمية الريفية والزراعية وأداة فاعلة في تحقيق تنمية متكاملة تعظم من الكفاءة الاقتصـــادية، وذلك من خلال بناء خلفية علمية بدراسة وتحليل مجموعة من التجارب الدولية باستخدام الأساليب الوصفية Qualitative Methods.
- التوصل إلى استنتاجات محددة تجسد ملامح وأنماط ومستويات التكتلات الزراعية عبر استخدام المنهج العلمي Inductive Approach.
- من خلال اســـتخدام برنامج التحليل الإحصـــائي SPSS يتم اعداد تصـــنيف علمي للمحافظات الريفية المصـرية يسـتهدف تقييم مدى وملاءمتها لتوظيف مدخل التكتلات الزراعية التي تتوافق وخصـوصـية مواردها وهياكلها الإنتاجية، وذلك بقياس الجدوى الكلية للمحافظات طبقا لمجموعة من المعايير ذات الصـلة، وتعتمد عملية التحليل الإحصـائي على اسـتخدام أسـلوب الثقل العاملي (Factor Scour) في اعداد ترتيب المحافظات Ranking لمدى الملائمة لتوطين التكتلات الزراعية.

١ قضايا التنمية الزراعية في مصر

يعد قطاع الزراعة أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر حيث يسهم بنسبة ١٤,٥ % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتقديرات عام ٢٠١٧، ويستحوذ على نحو ٢٧ % من القوى العاملة بمصر، ويساهم بنحو ٢٠% من صادرات السلع المصرية، وتقدر المساحة المزروعة بمصر بنحو ٨,٦ مليون فدان، وتعاني الأقاليم الزراعية في مصر بصفة عامة من ضعف الإنتاجية الزراعية وانخفاض سلاسل القيمة المضافة مع ضعف الإستثمارات في قطاع الزراعة المرتبطة بدعم الأنشطة الصناعية والتجارية والتسويقية، بالإضافة إلي الانخفاض التدريجي في نصيب الفرد من الأرض الزراعية عبر الزمن، وفيما يلي ملخص لأهم قضايا القطاع:

أ- انكماش حجم الإستثمارات الزراعية

ويقصد بالإستثمارات الزراعية مدي إمكانية إدخال التكنولوجيا الجديدة وتحسين نوعية السلالات والربط بين الإنتاج والتعليم، وزيادة حجم التكامل بين الزراعة والصناعة والتجارة، وهناك انخفاض مستمر في حجم الإستثمار الزراعي من إجمالي الإستثمارات القومية، كما هو موضح في الشكل رقم (١).

شكل (١) نسب الإستثمارات الزراعية من إجمالي الإستثمارات القومية من عام ١٩٦٥ وحتي ٢٠١١

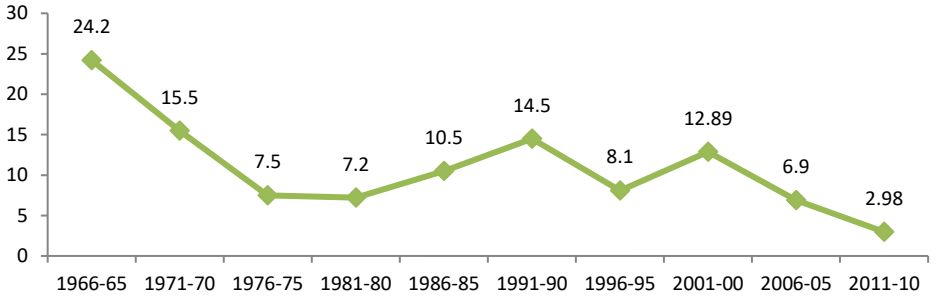

المصدر:(محمود خليل، ٢٠١٣)

ب- تراجع حجم الصادرات الزراعية

تراجعت نسب الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات الكلية من عام ١٩٨٤ حتي عام ٢٠١٥، وتكمن المشكلة في أن ٨٠% من المنتجات الزراعية التصديرية تصدر كمواد خام أولية دونما أي عملية تجهيز وتصنيع، ويوضح الشكل (٢) نسب الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات السلعية لجمهورية مصرالعربية. (المصدر السابق)

شكل (٢) نسب الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات السلعية لجمهورية مصر العربية

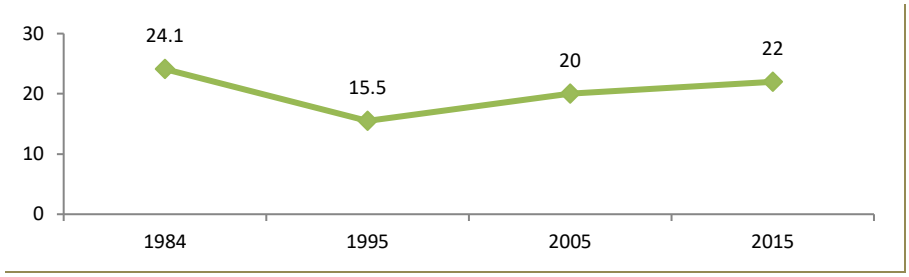

المصدر:(محمود خليل، ٢٠١٣)

ج - تدني نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: تعاني الدولة من صغر نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بمرور السنوات حيث بلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية عام ١٩٠٠ حوالي ٠,٤٢ فدان/ الفرد، وعام ١٩٥٠ م حوالي ٠,٢٧ فدان/الفرد، ووصل في عام ٢٠٠٠ إلي ٠,١٣ فدان/الفرد، إلي وصل عام ٢٠١٥ إلي ٠,٠٨٩ فدان/الفرد، ويوضح الشكل (٣) نصيب الفرد من الأراضي الزراعة في جمهورية مصر العربية.

شكل (٣) نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في جمهورية مصر العربية

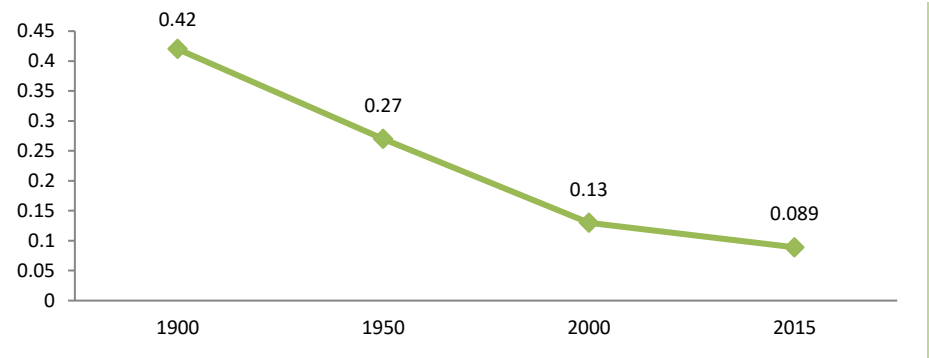

المصدر: (صقر ٢٠١٧)

د- التفتت في الحيازات الزراعية: حيث أن نحو ٦٢% من المزارعين يملكون مساحات زراعية أقل من عشرة أفدنة (شكل رقم ٤)، إضافة إلي بعثرة المساحة المحصولية نتيجة زراعة محاصيل عديدة في وحدات إنتاجية صغيرة ومتجاورة.

شكل (٤) نسب مساحات الحيازات الزراعية (٢٠١٠)

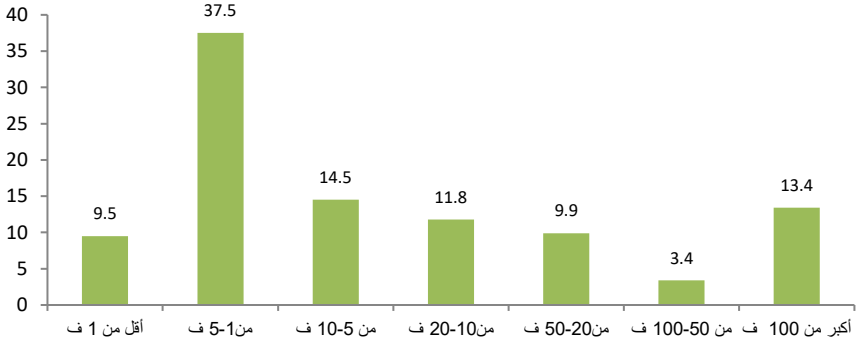

المصدر: (صقر ٢٠١٧)

- التدهور الحاد في جودة وكفاءة المرافق العامة في شتي أنحاء الريف والتي تعد الأساس في دعم عملية التنمية الريفية، وفي مقدمتها شبكات الطرق والامداد بمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
- عدم قدرة النظام التسويقي الزراعي علي توفير عائد مجزي للفلاح نتيجة استغلال الوسطاء والتجار لهم.
- عدم وجود ربط بين المزارع والمصانع عن طريق ما يسمي بالزراعات التعاقدية Contract Farming
- ضعف المخصصات المالية لقطاع البحوث الزراعية حيث أن ٩٠% من المخصصات تذهب لمرتبات الموظفين، وبالتالي ضعف العائد الزراعي حيث لا توجد شتلات عالية الجودة مع عدم متابعة المواصفات العالمية للمحاصيل والاشتراطات الصحية النباتية.
- ضعف وتدهور دور الإرشاد الزراعي منذ عام ١٩٨٦ م، حيث أن الإرشاد الزراعي هو حلقة الوصل بين البحوث الزراعية والمزراعين، وهو الموجه المباشر نحو اختيار أفضل الزراعات لكل موسم وطرق الري والتسميد.
- عدم وجود كفاءة تمويلية للمزارع بسعر فائدة مناسب مما يوفر ظروف ميسرة لإنتاج المحاصيل والإعداد للتسويق، بالإضافة إلي معاناة بنك التنمية والإئتمان الزراعي من مشاكل سوء الإدارة، كما يعتمد علي تدوير القروض بين المزارعين دون استغلالها.

هناك العديد من التحديات التي وضحتها استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ وهي كالتالي:

- تزايد نسبة الفاقد الزراعي والتي تشكل حوالي (١٠-١٥%) من إجمالي الدخل الزراعي.
- جمود النظم التسويقية وغياب الزراعات التعاقدية والاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد.

- ارتفاع نسبة التعدي علي الرقعة الزراعية والتي تجاوزت ١٢٠ ألف فدان سنويا.
- المحدودية النسبية لقطاع التصنيع الزراعي المتطور.
- غياب معايير الجودة والمواصفات السلعية القياسية للغالبية العظمي من المنتجات الزراعية.
- محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية.

ومن خلال هذه النقاط السابقة يتضح أن القطاع الزراعي المصري يعاني من التداعي وانخفاض العائد الإقتصادي، وبعدما تم إبراز هذه المشكلات قامت الاستراتيجية بتحديد مجموعة من التوصيات لتدعيم القطاع الزراعي وكانت كالتالي:

- تحسين المناخ الإستثماري (التصنيع الزراعي – التسويق الزراعي)
- تشجيع التعاون والتصدير الزراعي الإقليمي.
- دعم الزراعات التعاقدية وقطاع المعلومات الزراعية.
- تطوير التكنولوجيا الزراعية والإرشاد الزراعي.

تبنت الدولة خطة التوسع في الاستصلاح الزراعي المتكامل من خلال مشروع الريف المصري، والذي يستهدف استصلاح وتنمية (أربعة ملايين فدان)، المرحلة الأولي منه (١,٥) مليون فدان بالمناطق التالية (آبار توشكي- امتداد شرق العوينات- الفرافرة الجديدة- الفرافرة القديمة- المغرة- جنوب شرق منخفض القطارة- غرب غرب المنيا- واحة سيوة)، تعمل هذه المناطق بنظام التكامل الزراعي مع القطاعات الأخري مكونين اللبنة الأولي في دعم وإرساء سياسة العناقيد الزراعية (التحول من فكر الإستصلاح الزراعي إلي فكر التنمية الزراعية المتكاملة)، حيث ظهرت مجموعة من الأنشطة المتكاملة مع قطاع الزراعة بما يضمه من مناطق انتاج زراعي وحيواني وسمكي، وهي الموضحة فيما يلي:

- مناطق التصنيع الزراعي والحيواني.
- مراكز الإبتكار والتطوير ومراكز الأبحاث.
- مجتمعات عمرانية ريفية جديدة.
- مناطق تنمية سياحية.
- خدمات لوجستية مساندة.
- خدمات التدريب والتعليم.
- وسائل النقل الدولية وخاصة المطارات التجارية، وأيضا الربط بالموانئ عبر طرق سريعة.

ومما سبق، يتضح أن القطاع الزراعي بحاجة إلى مدخل جديد يعمل على تعظيم سلاسل القيمة المضافة للمنتج الزراعي، ورفع كفاءة الإنتاج وتعظيم الربحية الاقتصادية، وأيضا التكامل الزراعي مع القطاعات الأخرى، وتهيئة بيئة العمل من خلال الخدمات والبنية التحتية، **وهو المدخل الذي تبناه البحث: التكتل الزراعي Agro-based clusters.**

٢ التعريفات والمفاهيم الأساسية للتكتلات:

١/٢ التكتلات الاقتصادية Economic Clusters:

- يعد التكتل الاقتصادي هو مجموعة من المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض والقريبة جغرافيا والمتخصصة في مجال معين ومرتبطين بنفس القواسم commonalities وأوجه التكامل complementarities (Porter,1998). كما يُشار إليه أيضا بأنه هو تكتل وتجمع مجموعة من الشركات أو المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين كما يحتوي علي خدمات مالية وتعليمية وتسمي الخدمات الداعمةSupportive service ، وتقع هذه المؤسسات بالقرب من بعضها البعض للتمتع بفوائد اقتصاديات التجميع Agglomeration & Synergies والقرب من الموارد البشرية كما أنها ترتبط بخطة الاقتصاد العام للدولة overall economy (تجربة العناقيد الصناعية في سان دييغو في كاليفورنيا Porter,2001)، وللتعاون والتآزر في التكتل أشكال عديدة منها التراخيص المتبادلة Cross-licensing وترتيبات التوريدات الثانية Second sourcing arrangements واتفاقيات التكنولوجيا وبراءات الاختراع والمشاريع المشتركة، ومن ثم فالتقارب Proximity يحسن العلاقات والإتصالات مع الموردين حيث يمكن للمستثمر أن يجد الدعم الفوري من المورد خلال فترة قصيرة لتصليح الأعطال أو التركيب وقد أشار (Okey,1985) أن موردي الإلكترونيات لوادي السيلكون يقعوا في نطاق ٥٠ كم من التكتل.

- وتعد التكتلات طبقا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـــناعية UNIDO أداة لتركيز الموارد في المناطق المستهدف تنميتها targeted areas ودعمها كمقوم تنموي development potential، كما تساعد في نشر عملية التنمية في نطاق أوسع spread the beyond target location كوادي السيليكون في كاليفورنيا، وتكتل تكنولوجيا المعلومات في البنغالور في الهند، وتكتلات النبيذ في أســتراليا وتشــيلي وفرنســا حيث تعمل علي زيادة التنافسـية العالمية وذلك لأن عملية التجميع والتكتل توفر إمكانية الوصــول للموردين suppliers وخدمات الدعم المتخصـصــة specialized support service إضـافة إلي مشـــاركــة المعرفــة.knowledge sharing، كمــا تعــد التكتلات بيئــة واعــدة promising environment للمشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs وذلك لصغر حجمها وعدم قدرتها علي النجاح بشكل فردي وتحقيق وفورات الحجم الكبير وضعف الإستفادة من الفرص المتاحة في السوق والتي تتطلب مخزونات كبيرة large stock من منتجات واحدة.(UNIDO 2005).

عوامل تكوين التكتل الاقتصادي Economic Cluster Formation Factors

لكي يتكون التكتل الاقتصـادي لابد له من مجموعة من العوامل التي تسـاعد وتسـاهم في نشـــأته وتكوينه وهي كالتالي:

- زيادة حجم الإسـتثمار في المرافق والبنية التحتية (وخاصــة وسـائل النقل الدولي كالمطارات والسـفن والطرق الدولية) إضافة إلي المناطق اللوجستية كمناطق التخرين والموانئ الجافة وغيرها. Alberto (Bezzi, 2009)
- القرارات الحكومية governmental decisions بشأن تدعيم التكتلات الإقتصادية.
- تواجد الجامعات ومراكز بحوث التنمية R&D Centers (والتي تعد نواة لتنمية أي تكتل منافس) لتدعيم اســتغلال التكنولوجيا الجديدة new technology من أجل المنتجات الجديدة والمنافســة عالميا.
- الخدمات الداعمة (المعاهد التعليمية والتدريبية – المناطق التكاملية كالمناطق الصـــناعية وتجهيز الصادرات – المناطق التجارية ومناطق التسوق والمعارض الإستثمارية - البنوك والمصارف المالية – الجمعيات الحكومية.

مثال علي ذلك تكتل النبيذ في كـاليفورنيـا Wine cluster حيث يشـــمل ٦٨٠ مصـــنع نبيذ تجاري commercial wineries وآلاف المزارعين المســتقلين Independent wine grape growers وهناك مجموعة من الصــناعات المكملة التي تدعم صــناعة النبيذ إضــافة إلي العلاقات العامة المتخصــصــة وشـركات الإعلان كما تشـارك مجموعة من المؤسـسـات المحلية في دعم التكتل مثل برنامج زراعة الكروم Viticulture program في جامعة كاليفورنيا، بالإضـــافة إلي وجود معهد للنبيذ في الجامعة Wine institution واللجان الخاصة بمجلس الشيوخ المهتمة بمتابعة سير الأمور (porter 1998)

هناك إطار مؤسسي يحكم التكتل الزراعي وهناك تقاسم للأدوار مابين الجهات الحكومية والجهات الخاصة في إدار التكتل، مع العلم أنه في بداية تشــكيل التكتل تكون الجهات الحكومية هي الأكثر مســئولية من حيث توفير البنية الأساسية الزراعية وكذلك تدريب وتأهيل العمالة، ويوضح الشكل (رقم ٥) دور كل من الحكومة والجهات الخاصة في تنمية التكتل.

شكل (٥) دور الدولة ومؤسسات القطاع الخاص في تكوين التكتل

المصدر(Kuah, T.H,1998)

٢/٢ التكتلات الزراعية Agro-based Clusters

تعد التكتلات الزراعية مدخل تم دعمه من قبل منظمة الأغذية والزراعية FAO لدعم الأعمال الإستثمارية الزراعية Agribusiness وتعزيز عملية التنمية الصناعية الزراعية Agro-Industrial Development حيث تم التعرف عليها كأداة كفئ للتنمية واستقرار القطاع الزراعي لخلق بيئة تحسن من عملية التنافسية للقطاع الزراعي الإستثماري وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs إضافة إلي توفير الدعم المطلوب من الحكومة والمؤسسات التي تركز جهودها علي دعم التنافسية وتحسن الأداء وتعزيز دور سلاسل القيمة الزراعية المضافة Agriculture value chains (Galvez- Nogales,2010).كما تعد التكتلات الزراعية أداة هامة لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تمتلك آثار إيجابية في تدعيم الدخل Income Enhancement وخلق فرص عمالة وتحسن ظروف العمل للعمال والمستثمرين، وبشكل عام تعد التكتلات الزراعية مقوم كبير لدعم الاقتصاد المحلي (ITC,2005). وتسعي التكتلات الزراعية إلي دعم ما يسمي بشبكات الإنتاج المتكاملة الداعمة لسلاسل القيمة المضافة value networks، والتي تسعي إلي مواجهة الإنتاجية الضعيفة low productivity والتوجه الضعيف نحو السوق low market orientation وضعف القيمة المضافة low value addition، حيث تقدم الوسائل لكسر هذه الدائرة من خلال دعم عملية التنافسية طويلة الأجل long-term competitiveness في القطاع الزراعي، **وتعد هذه الشبكات حصيلة مجموعة من العوامل وهي:**

- علاقة رأسية ما بين (الموردين للمواد الخام suppliers) ومدخلات الإنتاج والمنتجين الزراعيين والمصدرين والبائعين ذوي الشهرة الكبيرة branded buyers
- علاقات أفقية ما بين المنتجين وهم عبارة عن منمين growers أو مجموعة متنوعة من اتحادات رجال الأعمال من ذوي الحيازات الصغيرة small holders business consortia.
- تدعيم العلاقات بين المنتجين والمنظمات الخادمة والداعمة facilitating organization كالمنظمات الحكومية المحلية – خدمات الإستثمار – معاهد البحوث والجامعات – المنظمات الخدمية غير الحكومية non-governmental service والتي تقوي أداء كفاءة عملية إستدامة سلاسل القيمة المضافة في كل هذه المجالات(ITC, 2006) .

ويعد التكتل الزراعي: نطاق يتم فيه تركيز بسيط simply concentration للمنتجين والمستثمرين الزراعيين Agribusiness والمعاهد المرتبطة في نفس القطاع الزراعي أو الزراعي الصناعي، ويبنوا معا شبكات القيمة Value network من خلال مواجهة التحديات المشتركة واستغلال الفرص المتاحة المشتركة.(Galvez- Nogales,2010). كما يعد التكتل الزراعي صاحب قوة مساومة كبيرة great bargaining power ولديه حضور قوي في السوق المحلي والدولي من خلال السمعة أو قيمة المنتج المسوق له عالميا Branding.

❖ **أهداف التكتلات الزراعية:**

- تعزيز نمو الاقتصادات الريفية الزراعية وغير الزراعية Farm and non-Farm activities rural economies عبر خلق فرص عمل وزيادة الدخل لسكان الريف. K. Laxminarayana (Rao,2006)
- جذب الإستثمارات الأجنبية وما يصاحبها من ومهارات تكنولوجية، والتي لها دور فاعل في تطوير الشركاء المحليين في نفس التكتل cluster stake holder.
- سهولة إمداد النطاقات الزراعية بالإبتكارات (الفنية technical - التنظيمية organizational).
- ايجاد علامة وهوية تجارية وطنية وإقليمية national/regional brand identity في السوق التنافسي العالمي، حيث أن تميز المنتج يساعد عي ازدهار القطاع الزراعي والتجاري agribusiness prosperity (حيث تساهم التكتلات في تغيير فكر الحكومات من إنتاج الحاجات الزراعية الأساسية لإنتاج المنتجات ذات الجودة المتميزة، أو من الزراعة التقليدية إلي الزراعات التصديرية).
- تسريع عملية التصنيع الزراعي وتطوير المؤسسات الزراعية الإستثمارية agri-business firms، كما أنه من خلال التكتل تستطيع الحكومة تنظيم مجهوداتها وأنشطتها بصورة فعالة عن الاستراتيجيات التي تدعم القطاع الزراعي بصورة أشمل.

❖ **دواعي ظهور التكتلات الزراعية:**

- تحفيز زيادة دخول المزارعين عبر زيادة إيرادات المحاصيل وتحفيز توسع سلاسل القيمة التسويقية (Zeng,2008)، إضافة إلي زيادة قيمة الإقليم من خلال وجود منتجات زراعية تمثل ماركة إنتاجية عالمية.

- توفير فرص عمل لفقراء الريف في الأنشـــطة غير الزراعية off-farm activities مثل تصـــنيف المحاصيل وتجهيزها ونقلها وتسويقها، (K. Laxminarayana Rao,2006)
- تفهم احتياجات المستهلكين ورغباتهم وتوظيف المهارات والتكنولوجيا لكسب الكفاءات وتقديم سلع ذات جودة عالية طبقا للكميات المطلوبة والجداول الزمنية المحددة.(K. Laxminarayana Rao,2006)
- دعم المشـــاريع البادئة Early-stage enterprise كي تكون منافســـة عبر دعم عملية التدريب وتوفير البنية الأساسية المشتركة (Leigh.2015) مع ضمان وجود تعاقدات ملزمة وعلاقات قوية مابين المنتجين.
- التحول من إنتاج المحاصـــيل المســـتقرة Stable crops نحو الأكثر قيمة مضـــافة Cash Crops. (Nogales,2010)
- دعم المحاصيل دائمة الإنتاج Perennial crops والتي تستفيد من تجميع الخبرات أفضل من المحاصيل السنويةAnnual crops . (Naik, G. 2006)
- دعم التنسيق والتنظيم ما بين العديد من الفاعلين داخل الإقليم، ومن ثم دعم الأساليب والممارسات الزراعية الجيدة.Good Agriculture Practices.

٣ مستويات التكتلات الزراعية ومتطلبات توطينها المستمدة من التجارب العالمية الرائدة:

للتكتلات الزراعية مستويات للظهور والتوطين من حيث مدي أهمية التقارب الجغرافي وحجم الإنتاج واستغلال التكنولوجيا الجديدة، ومدي ظهور المزارع الكبيرة ودعم عملية التصـــنيع، والإرتباط بمرافق النقل الإقليمية والدولية، وقد ظهر ثلاث مســتويات للتكتلات، المســتوي الأول وهو المســتوي دون الإقليمي (المحلي) Sub regional حيث تظهر القري الواحدة ذات المنتج الواحد One village One product والتي بتفاعلها مع مجموعة من القري الأخرى تكون ما يسـمي بالاتحاد التصـديري Export consortia، وعلى المسـتوي الإقليمي تظهر المجمعات الزراعية الصـناعية Agro-Industrial Parkوالتي تعمل علي دعم عملية التوازن الإقليمي وتوفير المراكز البحثية المتخصـــصـــة والإرتباط بالجامعات الزراعية ودعم عملية التصـــدير يتحول المجمع إلي ما يسمي بالمنطقة الزراعية التصديريةAgro-Export zone والتي تظهر علي المستوي القومي ويتواجد بداخلها المناطق الحضـرية، كما يتواجد أيضـا ما يسـمي بنظم الإبتكار الإقليمي وهي مناطق تهدف إلي دعم عملية الإبتكار الزراعي علي المستوي الإقليمي، وقد يصل دورها إلي المستوي القومي أو العالمي، وعلي المســـتوي القومي والدولي يظهر ما يســـمي بمحاور وأقطاب النمو الزراعي، حيث تبدأ المنطقة الزراعية في التضخم وتحقيق تكامل صناعي وسياحي، وفيما يلي عرض تفصيلي لخصائص وهياكل الأنواع الثلاثة:

١/٣ المســـتوي دون الإقليمي (المحلي) القرية الواحدة ذات المنتج الواحد One village One product OVOP

هو اتجاه نحو تشـجيع القري لأن تتوصـل إلي إنتاج فريد ومميز علي مسـتوي العالم أو الإقليم، وقد تم إحياء هذا المســـتوي في اليابان منذ بداية الســـتينيات حيث العمل علي تحفيز التنمية الإقليمية وإحياء القري الريفية التي تخلفت عن المدن المزدهرة وعانت من مشاكل كنزوح السكان وزيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، من ثم عملوا علي دعم التصـنيع في المناطق الريفية وإنتاج منتجات ذات قيمة مضـافة أعلي باسـتخدام الموارد الطبيعية المحلية، فقد شُـــجِعت القري والمناطق المحلية لكي يتركز بها منتج محلي له قيمة مضـــافة one value added local product إضـــافة إلي دعم عملية تسـويقه، ومن ثم يباع المنتج في الدولة وخارجها، ومثال أيضا علي ذلك في سيرلانكا حيث توجد قري التوابل التصديرية Spice export villages، وتعد هذه القرى مثال علي التركيز والإمداد بالخدمات في مكان محدد specific location.(Galvez,2010)، وتعد فكرة القريـة الواحـدة ذات المنتج الواحـد ســـيـاســـة لإيقـاف النزوح الريفي نحو المنـاطق الحضـــريـة Rural Depopulation بالإضـــافة إلي التخفيف من حدة الفقر Poverty Alleviation، يعتمد هذا النوع من التكتلات علي الجوانـب النوعيـة (القيـادة- التزام أفراد المجتمع المحلي) أكثر من الترتيـب المؤســـســـي Institutional arrangements (IDS, 2004)، **وتعد القرية الواحدة ذات المنتج الواحد هي أحد أدوات سـياسـة التكتلات لتنمية القري الفقيرة** حيث يعد اسـتهداف الفقر أحد أهم أولوياتها واسـتغلال ميزتها النسـبية، وهي التي تتبع مبدأ التخطيط من أسـفل إلي أعلى، حيث يتم التخصـص في إنتاج محصـول معين محلي داخل القرية ويتم تغليفه وتجهيزه للتصدير خارج القرية، ويوضح الشكل رقم (٦) تصور للقرية ذات المنتج الواحد.

شكل (٦) القرية الواحدة ذات المنتج الواحد (One village one product)

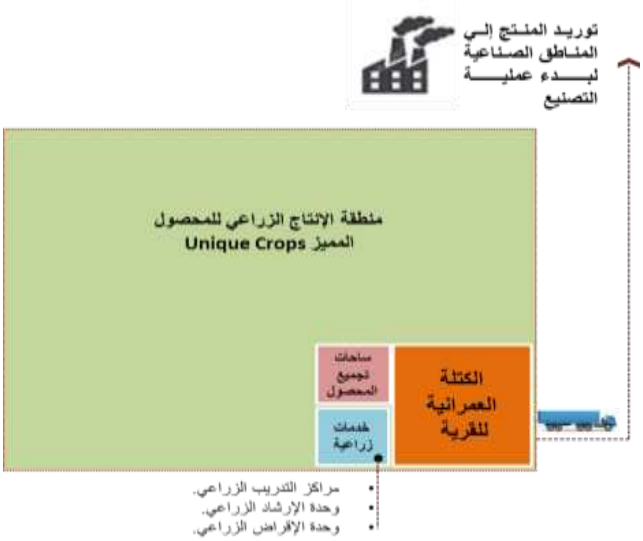

الإحتياجات التوطينية:

- ضرورة تواجد محصول مميز وتشتهر به القرية (Unique Crop)
- القرب من المراكز الحضرية وذلك لدعم عملية التصنيع الزراعي، توفير الطرق الرئيسية التي تربط القرية والمدن والمناطق الحضرية المحيطة، إضافة إلي توفير الحكومة لخدمات الإرشاد الزراعي.
- توفير المناطق الواسعة داخل القرية لقيام مناطق التخزين البارد والتغليف والتعبئة.
- تواجد الشركات الصغيرة والمتوسطة المستثمرة في مجال الزراعة.
- شبكة مواصلات داخلية جيدة لنقل العمالة وخاصة المرأة العاملة، حيث تعاني هذه المناطق من ضعف الإتصال.

التجربة الأندونيسية في تنمية التكتلات الزراعية: تطبيق على مستوي تكتل القرية ذات المنتج الواحد OVOP:

تعد الزراعة هي الحرفة الرئيسية في إندونيسيا ويعمل بها حوالي نصف السكان، ويعمل ٦٥% من إجمالي العمالة بالدولة في دعم الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، و٦٣% منهم يعملوا فيما يسمي بالتكتلات الزراعية، تعتمد دولة إندونيسيا علي دعم التكتلات الزراعية الصغيرة وهي (القرية الواحدة ذات المنتج الواحد OVOP)، **وتهدف تنمية التكتلات الزراعية في دولة إندونيسيا إلي:**

- استهداف الأسواق العالمية من خلال التسويق المشترك ودعم التعاقدات الرسمية (مابين المزارعين والمنتجين)، ودعم التدريب المهني Vocational Training وتدعيم فرص الإقراض الجماعي.
- تطبيق معايير الجودة الغذائية ورفع المستوي التكنولوجي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- خفض تكاليف المعاملاتTransactions Cut Costs، ومن أمثلة التكتلات الموجودة هناك (فول الصويا soybean – سكر النخيل Palm sugar - التبغ Tabaco – والأسماك- الجمبري Shrimps - القهوة Coffee والمكرونة Noodles) و٥٠ % من العمالة في مقاطعة جافا والتي يسكنها ٦٠% من السكان يعملون بالتكتلات الصغيرة وتوظف كل مؤسسة من٢-٣ عامل.

مثال علي التكتلات الزراعية بالدولة: تكتل زراعة الأشجار وصناعة الأثاث:

تعد التكتلات الزراعية في إندونيسيا ذات أهمية كبيرة وخاصة في المناطق كثيفة السكان Densely Populated Areas مثل جافا الريفية وهي أهم جزيرة في إندونيسيا (حيث تتخصص كل قرية هناك في منتج ما وتقوم القرية بزراعة المنتجات وتجهيزها وتغليفها، ومن ثم توريدها إلي المناطق الحضرية حيث عملية التصنيع والتصدير)، كما يتم دعم الشركات الصغيرة والتي تتواجد داخل القري والمناطق الريفية وترتبط بعقود من الباطن مع الشركات الحضرية التصديرية الكبري داخل قنوات تسويقية يقودها البائعون Buyer-driven Markets Channels والتي تفرض معايير الجودة ودعم ورفع المستوي التكنولوجي.

نشأة التكتل: يقع التكتل في أحد المناطق الريفية في منطقة جيبارا jepara بجزيرة جاوا، حيث يتوفر بهذه المنطقة خشب الساج والماهوجني الداخل في صناعة الأثاث، وظهر في القرن التاسع عشر ما يسمي بالزراعة

المتنقلة حيث يتم قطع الأشـــجار وبيعها إلي المناطق الأخرى، وفي بداية الســـتينيات بدأوا في قطع الأشـــجار والتوجه نحو عمليات التصنيع والتصدير.

- يتم تصـنيع الأثاث علي نطاق واسـع في المنطقة، وقد رصـد Sandee,Andari and Sulandjari (2000) أنه في منتصـف عام ١٩٩٠ كان يعمل في التكتل أكثر من ٤٠ ألف عامل ونحو ٢٠٠٠ مؤسـسـة صـغيرة Small Enterprise و ١٠٠ شركة كبيرة موزعة علي المنطقة بأكملها، والمدخلات الرئيسية في العملية الانتاجية هي خشـــب الســـاج والماهوجني Teak & Mahogany التي تتميز المنطقة بزراعتها، ويتم ايضـا استيراد بعضـها من مناطق أخرى بالدولة، ويتم التحكم في زراعة الخشـب وسـلامة وصولة من قبل ادارة الغابات Department Of Forestry.
- يتم فصـل الأخشـاب عالية الجودة High Quality Wood وتصـديرها بطريقة العطاءات Tender، وفي منتصف عام ١٩٨٠ م تلقي التكتل دعما كبيرا من خلال نهضة صناعة الأثاث التصديرية والتي كانت تقودها كبري المعارض الداخلية والخارجية.
- تباع المنتجات المحلية عبر معارض الأثاث في جزيرة جاوا، والمنتجات التصديرية تصدر عبر المستثمرين الأجانب وتجار الجملة Wholesalers.

مكونات التكتل:

- يعتمد التكتل بصـورة كبيرة على الشـركات الصـغيرة، حيث تعمل هذه الشـركات من الباطن داخل شـبكات إنتاجية Production Network تدار بواسطة الشركات الكبيرة Large Firms.
- المزارع الصغيرة المتخصصة (من ١٠-١٥هكتار).
- مناطق التخزين الكبري، ومراكز الرقابة على المنتجات قبل التصدير.
- مراكز تدريب وتأهيل العمالة الزراعية.
- معارض الإنتاج المحلية.
- ترتبط بطرق ممهدة بالمناطق الحضرية ومناطق تجهيز الصادرات لدعم تصدير المنتجات المحلية.
- مناطق الخدمات العامة كالمستشفى الصغيرة ودور التمريض والرعاية الطبية

انعكاس التكتلات علي دعم التنمية الريفية بالإقليم:

فرص العمالة:

- عمل التكتل على اضافة نحو ١٠آلاف فرصة عمل جديدة في النشاط الزراعي والأنشطة التابعة له (النقل – التصنيع – التخزين – التعبئة والتغليف) إضافة إلي مساهمته في عملية تخصص العمالة.

حجم الإنتاج: زيادة حجم الإنتاج الزراعي بنسـبة ٢٥% من عام ١٩٨٠ م وحتي عام ١٩٩٩م وذلك لدعم عملية التصدير.

الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- ســـاهم التكتل في تقليل تكاليف الإنتاج، من خلال دعم عملية العمل الجماعي في مجال النقل والتســـويق المحلي والتخزين، إضـافة إلي تقليل التكاليف على صـغار ومتوسطي المستثمرين الزراعيين، وأيضـا تقليل تكاليف التطور التكنولوجي ودعم الجهود التسويقية المشتركة (شركة واحدة تسوق للتكتل).

التشارك والتشابك:

- زيادة الإرتباط بين التكتلات الزراعية الصغيرة وبين المناطق الحضرية، نظرا لوجود الشركات التصديرية الكبري ومرافق النقل الإقليمية الدولية.
- ظهور ما يسـمي بالشـبكات الإنتاجية Production Network والتي تديرها الشـركات التصـديرية الكبري، حيث تهتم الشـركات الصـغيرة بعملية الزراعة والتغليف، ثم يأتي دور الشـركات التصـديرية في عملية النقل والتوزيع ومتابعة تغير الموضات والأذواق وإدارة مخاطر الأسواق.

المرافق والبنية الأساسية:

- تحسـين حالة شـبكة الطرق ما بين المناطق الريفية الإنتاجية والمناطق الحضـرية التصـديرية، حيث حركة المنتجات والعمالة الماهرة Mobile Skilled Labor.
- ظهور منـاطق التخزين الكبرى، والتي من خلالهـا يتم تجميع المنتجـات وتوريـدهـا إلي منـاطق تجهيز الصناعات في المناطق الحضرية.

٢/٣ المجمع الزراعي الصناعي Agro-Industrial Park :

يسـمي المجمع الصـناعي الزراعي باسـم مجمع الإنتاج الزراعي agro production park أو مجمع إنتاج الغذاء agro food park، ونشـأت فكرة هذا النمط من التكتلات انطلاقا من صـعوبة ومعوقات الإسـتثمار امام الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs في المشاريع كثيفة المال capital-intensive activities، حيث توفَر لها الإستثمارات الرأسمالية Producers Capital Investment لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلي أن بناء هذه المجمعات يسمح بالإمداد بالبنية الأساسية والخدمات المشتركة. ومن الممكن أن تنشأ لدعم الإنتاج المحلي فقط أو المشاركة في دعم الإنتاج الزراعي الموجه للتصدير والسوق العالمية، وقد اتبعت العديد من الحكومات فكرة إنشـاء مرافق يمكن تشـاركها تحت عنوان (الحديقة الصـناعية الزراعية Agro- industrial park) لدعم المعالجة المطلوبة من المنتجات الزراعية، ويوفر مزايا الحصـول علي المعلومات التقنية والحوافز الضـريبية وحجم عمليات أكبر Scales of operations والإمداد بالخدمات كالمياة والطاقة والتخلص من النفايات Waste disposal وبداخلها تقوم الحكومة بتقديم إعانات لتشـجيع الوافدين الجدد أو ببسـاطة لتوفير الإطار والتشـريعات الذي يمكن للقطاع الخاص أن يزدهر فية، وقد يشـمل ذلك توفير الأرض The provision of land والبنية الأساسية (طرق – مياة – خطوط كهرباء) وإعفاء المستأجرين من الضـرائب علي الأقل طوال فترة التشـغيل Startup period، ويوضـح الشـكل التالي رقم (٧) نموذج تجريدي للمجمع الزراعي الصـناعي، والشكل (٨) يوضح الهيكل الزراعي الصناعي للمجمع.

شكل (٧) الشكل التجريدي للمجمع الزراعي الصناعي

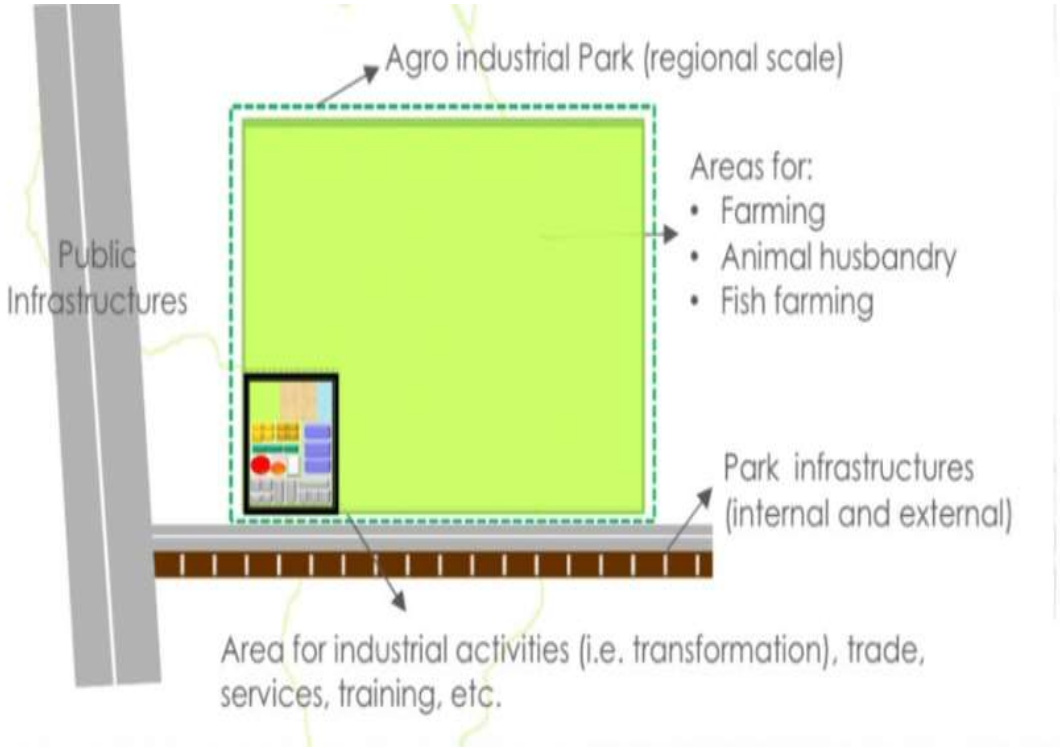

المصدر: (emrc,2010)

شكل (٨) هيكل المجمع الزراعي الصناعي

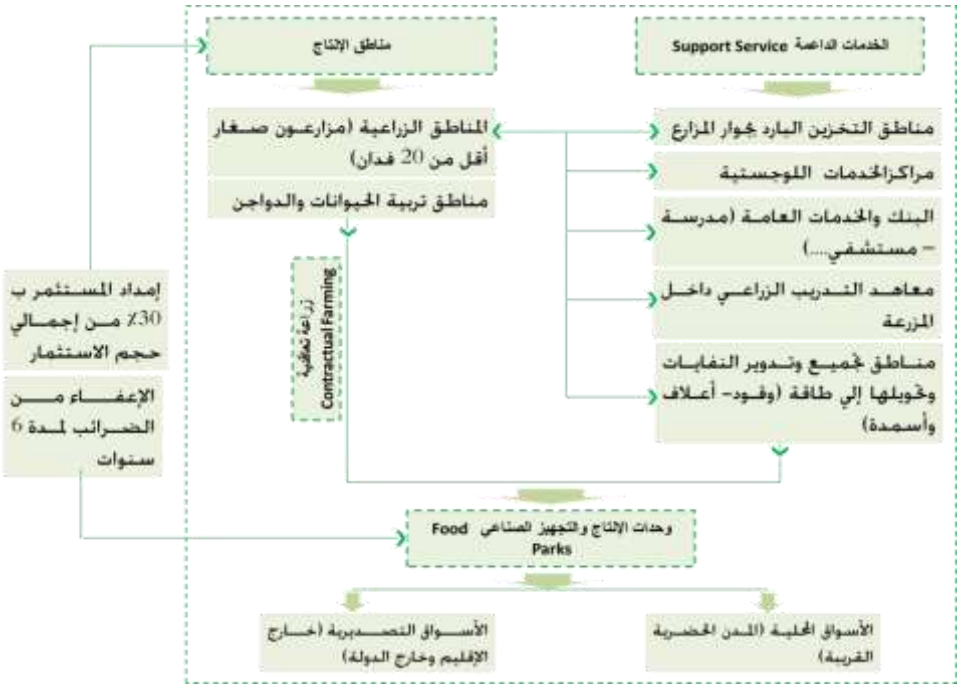

المصدر: الباحث

ينشأ المجمع الزراعي الصناعي على المستوي الإقليمي الذي يضم العديد من المقاطعات، ويظهر في المناطق الحيوية القابلة للنمو كظهير المناطق الحضرية والأقاليم الزراعية القائمة، وتتولد آلاف الرحلات اليومية من المناطق الزراعية إلي الصناعية، حيث يعد فرصة كبيرة للفقراء للإنتقال اليه للعمل من القري المحيطة وذوي الدخول المرتفعة الذين يملكون عملهم الإستثماري الخاص، وهي عبارة عن منطقة صناعية مجهزة وحولها المناطق الزراعية الممتدة للإنتاج الزراعي، ويوضح الشكل (٩) شبكة العلاقات الإنتاجية للمجمع الزراعي الصناعي.

شكل (٩) شبكة العلاقات الإنتاجية للمنطقة الزراعية الصناعية Agro-Industrial Park

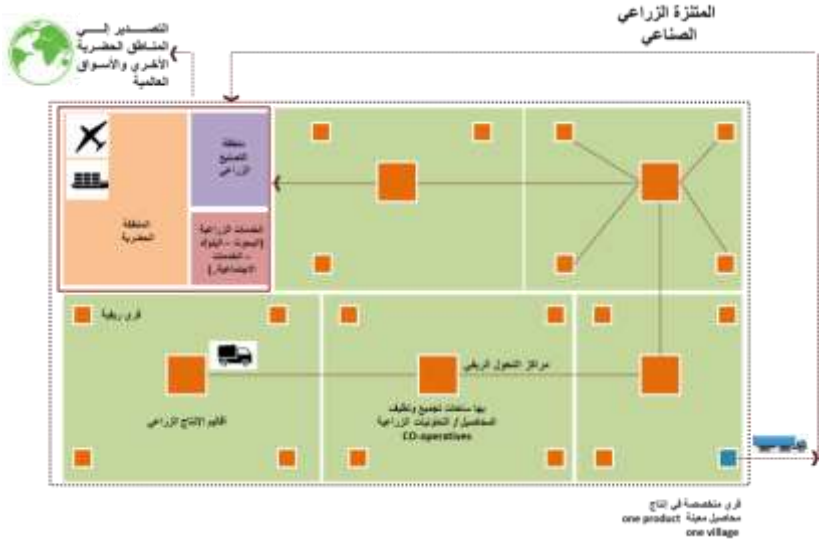

المصدر: الباحث

الإحتياجات التوطينية:

- تواجد أراضي صالحة لقيام مناطق التصنيع الزراعي وتجهيز الزراعات للتصدير Agro-export processing zone، الإرتباط بالمناطق الحضرية لتصدير المنتجات الزراعية.

- توفير المرافق والبنية الأساسية (مناطق التخزين العادية والمبردة- تمهيد الطرق وشبكات المياة والصرف – مساحات واسعة لتجميع المنتجات الزراعية ساحات التجفيف الشمسي).
- الإرتباط الأساسي بمناطق زراعية صغيرة وكبيرة الحجم ومتنوعة الإنتاج الزراعي.
- وجود مركز بحوث زراعية، ومؤسسات التمويل التجارية ومكاتب التوريد والتصدير.
- الإتصال بمرافق البنية الأساسية التصديرية كالمطارات والموانى.

تجربة التكتل الزراعي (المجمع الزراعي الصناعي Agro-Industrial Park) بدولة الهند:

تشـــمل صـــناعة الأغذية الزراعية في الهند ١٨% من القوة العاملة الهندية ونحو ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتري الدولة أن التنمية الاقتصـــادية هي المفتاح الرئيســـي للحد من الفقر وتوليد فرص عمل جديدة، ومن ثم فإن قيام مؤسـســات التجهيز الزراعي في المناطق الريفية يعد أمر هام لخلق فرص عمل وفرص زيادة الدخل ومن ثم دعم الطلب علي المنتجات الزراعية، كما تري الدولة أنه لا يحدث النمو الاقتصـــادي للمناطق الريفية بدون نمو الأنشـطة الغذائية الزراعية التجارية والتي تسـتجيب لطلبات السـوق المتطورة (Naik, G. 2006) ، **وتهدف تنمية التكتلات الزراعية في الدولة إلي:**

- ضمان الأمن الغذائي للأسر المعيشة عبر دعم كفاءة تصنيف وتجهيز وتسويق المحاصيل، إضافة إلي دعم نمو الاقتصادات الريفية الزراعية وغير الزراعية عبر زيادة خلق فرص عمل.
- دعم مجموعة من المنتجات المختلفة للمحاصيل والثروة الحيوانية إضافة إلي وجود فرص تدوير المخلفات، كما توفر هذه التكتلات الصـناعية الزراعية شـبكات إتصـال بين المنتجين والأسـواق والمصـنعين وتوفير الهياكل الأساسية المادية اللازمة للصناعات الزراعية.

مثال على التكتلات الزراعية: (المجمع الزراعي الصناعي بولاية كاراكانتا بالقرب من مدينة بيجابور):

يقع المجمع في قرية علي باد Aliabad في مقاطعة بيجابور علي مســـافة ٣كم من مدينة بيجابورBijabor بالقرب من المنطقة الصـــناعية القائمة مهلباجيت Mahalabhagyat، ويعد المجمع امتداد لهذه المنطقة الصـناعية الكبيرة، وتعد مقاطعة بيجابور ذات ثقافة صـناعية وتتميز بالسـكان العاملين والخبراء بعملية التنمية الصـناعية وتتواجد بالمقاطعة مصـادر طبيعية جيدة وبنية تحتية متاحة وقطاع خاص مركز جيدا ومرن، كما أن هناك العديد من الصناعات الزراعية في بداية التسعينيات عند اقتراح تواجد المجمع وهي (تجهيز الزيوت، حلج القطن والزراعات البستانية).

شكل (١٠) تكتل Bijapour المجمع الزراعي الصناعي

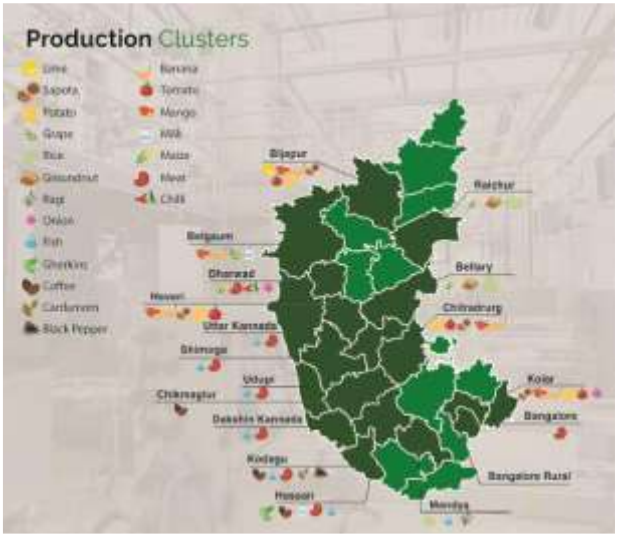

Source: Naik, G. 2006

- **مكونات التكتل:**

– المناطق الزراعية في ظهير المنطقة الصناعية إضافة إلى مراكز الخدمات اللوجستية.
– مناطق التخزين ومناطق الإنتاج الحيواني.
– خدمات التمويل والخدمات العامة.

❖ **انعكاس التكتلات علي دعم التنمية الإقليمية:**

- **فرص العمل:**

– استفادة مقاطعة بيجابور من القيمة المضافة من عملية تجهيز المحاصيل والتي وفرت فرص عمل للقري الواقعة في نطاقها بإجمالي ٤٠ ألف فرص عمل تقريبا.
– تولد الصناعات الزراعية فرص عمل بمعدل (عامل لكل ٣٠ طن زراعي يدخل في عملية التصنيع) لكل وحدة استثمار، مما يساعد على الحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية.

حجم الإنتاج: زيادة الإمدادات الغذائية من خلال زيادة المرافق المتاحة والاستفادة من فوائض المحاصيل، بالإضافة إلي تقليل الضغط علي الأراضي يؤدي إلي زيادة فعالية استخدام المدخلات الزراعية ويؤدي إلي دخول أعلى للمنتجين، مما يقود إلي زيادة الدعم وتوزيع أكثر إنصافا للموارد داخل المجتمع الريفي.

- **المرافق والبنية الأساسية:**

– توفير البنية الأساسية التي تخدم المقاطعة كلها كمستودعات التخزين والمبردات ومركز معالجة النفايات السائلة.
– توفر الحديقة الصناعية الزراعية مرافق لجمع النفايات من الوحدات الصناعية لتحويلها إلي منتجات ثانوية مفيدة مثل الوقود والأعلاف والأسمدة.

٣/٣ المستوي الوطني / الدولي: المناطق الزراعية التصديرية Agro-Export Zone:

تعد المنطقة الصناعية التصديرية Agro-Export Zone إقليم زراعي كبير تتواجد به كأساس لقيامها المزارع الكبيرة Mega Plantations متنوعة المحاصيل الزراعية، إضافة إلي الشركات الإستثمارية الكبيرة، كما تتوطن به أكثر من منطقة صناعية زراعية Agro-Industrial Park، إضافة إلي أن الهدف الأساسي هو التصدير الزراعي، قيام الإقليم كوحدة بحثية زراعية توفر السلالات المحسنة وخدمات الإرشاد الزراعي لباقي الإقليم، كما تقوم به كل مراحل سلسلة القيمة المضافة الزراعية بداية من الزراعة وحتي التصدير، ويوضح شكل (١١) مكونات المناطق الزراعية التصديرية

شكل (١١) مكونات المناطق الزراعية التصديرية

(مناطق تجهيز صادرات / مطارات وضرورة تواجد جامعة زراعية للربط ما بين الزراعة والبحث العلمي)

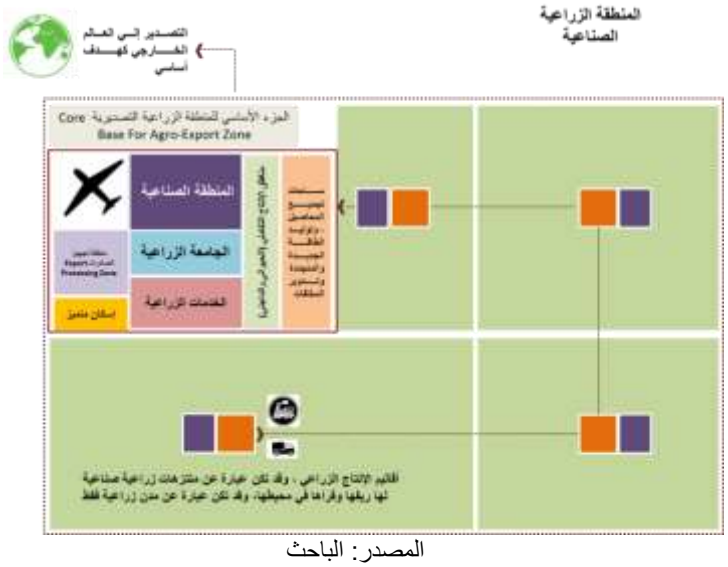

المصدر: الباحث

- **الاحتياجات التوطينية:**

– وجود كلية أو معهد زراعي في نطاق المنطقة الزراعية التصديرية.
– توفير حاضنات تكنولوجية لنقل مخرجات البحث العلمي لأفكار تطبيقية.
– وجود مرافق النقل الدولية لدعم عملية التصدير (مطار- ميناء – سكك حديد دولية) داخل الإقليم.

- دور الإدارة المختصة بالإقليم بدعم وتنمية الإقليم كإقليم زراعي موجة نحو التصدير.
- وجود الشركات الزراعية الإستثمارية الكبري.
- توفر الأراضي المتاحة لانشاء المعارض الزراعية العالمية وشركات التسويق العالمية.
- توفير مناطق مناسبة للإسكان داخل التكتل الزراعي.

التجربة الكينية في تنمية التكتلات الزراعية (المنطقة الزراعية التصديرية):

تعد كينيا دولة ذات إعتماد قوي علي الزراعة حيث يعتبر القطاع الرائد من حيث التصدير ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وترجع أهمية القطاع الزراعي في الدولة لكونة نشاط إقتصادي مسيطر لمشاركتة في التصدير وتوليد وظائف جديدة ودعم الأمن الغذائي وحافز لتوليد وظائف خارج المزرعة (٧٠% من السكان يعيش في المناطق الزراعية، و٧٥% من هؤلاء يعتمد دخلهم على الزراعة، و٤٠% من العمالة في القطاع الريفي يعمل في أنشطة التصنيع الزراعي)، ويعد قطاع التصنيع الزراعي أحد أكبر القطاعات التصنيعية في الدولة حيث ساهم بنسبة تجاوزت ٣٠ % من الناتج المحلي عام ٢٠٠٤، ويوجد نحو ١٢٠٠ مستثمرا في مجال (المؤسسات الصغيرة – المؤسسات المملوكة للأسرة Family-owned business - المؤسسات الكبيرة) حسب بورصة نيروبي، لكن القطاع بصفة عامة يعاني من ضعف عملية التصنيع والقيمة المضافة، لإن أغلب المنتجات تصدر وتسوق بشكل غير مجهز، ويعاني سكان المناطق الزراعية من الفقر وإنخفاض مؤشرات التنمية البشرية وتدني مستوي الحياة، ويصاحب ذلك ضعف تكنولوجيا الإنتاج.(Onjala, 2010)

ومن ثم جاءت فكرة التكتلات الزراعية الصناعية لتكون قطاع رئيسي في عملية التصنيع حيث يتم تحويل المنتجات الزراعية إلي منتجات نهائية أو شبة نهائية Finished or Semi-Finished وذلك لتدعيم الأداء الصناعي الإقليمي للدولة مما يمكنها من المشاركة في الإقتصاد العالمي (UNIDO 2005)، **وتهدف تنمية التكتلات الزراعية في دولة كينيا إلي:**

- دعم الإمتثال إلي التطبيقات والممارسات الزراعية الجيدة
- تدعيم توفير الخدمات اللوجستية الداعمة كمناطق التخزين وتجهيز الصادرات.
- زيادة القيمة والشهرة التسويقية للمنتجات الزراعية Branding agro-products خارج الدولة
- تقوية الترابط بين القطاعين الزراعي والصناعي. (Kenya-Vision,٢٠٠٧).

تكتل انتاج الزهور في كينيا Kenya cut flower –cluster:

تعد عملية زراعة الزهور في كينيا عملية استثمارية مزدهرة thriving business و تشهد نموا سريعا حيث تضاعفت الصادرات مابين عامي ١٩٩٥ وحتي ٢٠٠٣، وتشير تقديرات المجلس الكيني للزهور The Kenya flower council إلي أن القطاع يساهم بنحو ٢٠٠ مليون دولار من عائدات التصدير ويوظف حوالي ٢ مليون شخص (عمالة مباشرة وغير مباشرة)، وتعد كينيا هي أكبر مصدر للأزهار إلى دول الإتحاد الأوروبي والمصدر الرابع عالميا للزهور بنسبة مشاركة ٦% في السوق العالمي.

ونظرا لاعتماد هذا النشاط على التكنولوجيات المتقدمة وأيضا التمويل المرتفع، Knowledge –intensive nature يهيمن علي التكتل بصورة واسعة الشركات كبيرة الحجم بنسبة ٩٧% من إجمالي مصدري الزهور، حيث هناك حوالي ٢٤ شركة تمتلك في المتوسط من ٢٥-٢٠٠ هكتار وتوظف من ٢٥٠ إلي ٦٠٠٠ عامل، والشركات التي تستهدف التسويق إلي أوروبا قامت بإنشاء شركات مماثلة لها Sister companies في الدول المستوردة وخاصة الأوروبية.

- **نشأة وتطور التكتل:**

بداية عام ١٩٦٧ تم إعلان المحاصيل البستانية محاصيل ذات طبيعة خاصة وإعطائها أولوية في الأجهزة الحكومية، ومن ثم قامت بإنشاء هيئة خاصة لتنمية المحاصيل البستانية Horticulture Crops development authority (HCDA) لتطوير وتعزيز وتنسيق صناعة البستنة Horticulture Industry، ويقتصر دور الحكومة فقط علي إصدار تراخيص التصدير من خلال هذه الهيئة وترك التسويق والتوزيع للقطاع الخاص، ويقع التكتل علي بحيرة نيفاشا Naivasha Lake وهي تعد مركز صناعة الزهور في كينيا، ويعزي ظهور التكتل إلي العديد من الأسباب وهي كالتالي:

- توفر مصادر المياه العذبة، وجودة البيئة ومحدودية التلوث.
- تواجد المزارع كبيرة الحجم large scale farms.

- القرب من المطار الدولي في نيروبي (عاصمة كينيا) كأساس لدعم عملية التصدير.
- الإرتباط باتفاقيات التجارة الدولية، وبصـــرف النظر عن هذه العوامل يمكن أن يعزي نمو القطاع إلي المهارات العالية (الكفاءة الفنية) والعلاقات القوية بالخبرات العالمية overseas expertise.

- **مكونات التكتل:**

- الشركات الزراعية الكبرى، معاهد التدريب الزراعي وخدمات الإرشاد.
- جامعة جوموكينياتا والمراكز البحثية الزراعية الخاصة بها.
- مراكز الرقابة على المنتجات الزراعية من قبل مجلس الزهور الكيني.
- الإرتباط بمطار نيروبي الدولي والطرق السريعة التي تربط بينه وبين المنطقة الزراعية التصديرية.
- مناطق تجهيز الصادرات والتي تقع في أقرب النطاقات إلى مطار نيروبي.
- الشركات التسويقية العالمية التي تسوق إنتاج التكتل دوليا.
- مناطق تغليف وتعبئة الزهور وشركات النقل المبرد.

❖ **انعكاس التكتل علي دعم التنمية الإقليمية:**

فرص العمالة: عمل التكتل علي زيادة المهارات للعاملين عبر العلاقات القوية بالخبرات العالمية Overseas Expertise.

الشركات الصغيرة والمتوسطة: ساعد التكتل علي دعم عملية التعاقد من الباطن ودعم عملية التسويق والمساعدة التقنية بين المزارع الكبيرة والصغيرة، وتمكين المزارع الصغير من الوصول إلي أسواق التصدير، حيث البيع عبر المزارع الكبيرة والتي بدورها تقدم المســاعدة التقنية لضــمان إنتاجية زهور بجودة مرتفعة، ودعم قدرات المزارعين الصغار.

التشارك والتشابك:

- وفرت عملية التكتل في نطاق واحد للمزارعين والمستثمرين والفاعلين الفرصة للتفاعل والتواصل مع بعضـــهم البعض، وهو حافز مهم للإبتكار والقدرة التنافســـية وتبادل المعلومات وتدفق المعرفة في القطاع، ويحدث فيما بينهم تشــاور بشــأن التقدم التكنولوجي وإضــافة أصــناف نباتية جديدة وترتيبات مكافحة الآفات.

- أدى التشارك مابين الفاعلين إلى زيادة القوة التفاوضية للمزارعين Barraging Power، كما تعمل الجمعيات الزراعية الصــناعية على جمع ونشــر المعلومات حول الأســواق لأعضــائها والتفاوض الجماعي علي أسعار المدخلات ورسوم الشحن.

المرافق والبنية الأساسية:

- توفير البنية التحتية ومرافق ما قبل التبريد ومخازن التبريد.
- تدعيم الخدمات اللوجســتية الجماعية مثل خدمات ماقبل التبريد Pre-Cooling Facilities، ومخازن التبريد.
- توطين مناطق تجهيز الصادرات EPZ، والتي تعد حافز رئيسي للمستثمرين الصغار.
- زيادة إستثمارات القطاع الخاص في مجالات تطوير البنية التحتية كإنشاء وصيانة الطرق وخدمات ما قبل التبريد ومخازن التبريد، كما أن هناك الجمعيات الصــناعية industrial association والتي تهتم بالمعايير الدولية وتبادل المعلومات وتسهيل الوصول إلي الأسواق.

٤ التكتلات الزراعية: مدخل للتنمية الريفية والزراعية المتكاملة في مصر

١/٤ المؤشــرات القياســية المســتخدم في تصــنيف المحافظات المصــرية لملائمة مدخل التكتلات الزراعية المتكاملة

يستهدف البحث طرح تصور لتبني مدخل التكتلات الزراعية لتحقيق تنمية ريفية زراعية متكاملة مستدامة في مصــر، نظرا للنتائج ذات الفاعلية الحقيقية والنجاحات التي توصــلت اليها العديد من الدول بتطبيق هذا المدخل المتكامل، وقد عانت مصــر كثيرا خلال الحقب الســابقة نتيجة تبني الدولة مبدأ التنمية القطاعية من خلال مؤسساتها المعنية بالتنمية وغياب التنسيق الفاعل فيما بينها، مما كان له الأثر الفاعل في تداعي قطاع الزراعة بشكل ينذر بالخطر، وكان نتيجة ذلك فقدان الكثير من الموارد والفرص التنموية، ومن هذا المبدأ فقد تبنى البحث

اعداد تحليل احصـائي على مسـتوى المحافظات الريفية او التي تمتلك امكانات توسـعات زراعية بهدف تحديد التكتلات الزراعية التي يتم تطبيقها عليها، حيث تم اسـتبعاد المحافظات الحضـرية من القياس، هذا وقد تم تحديد عدد ٢٩ مؤشر قياسي، وهي الموضحة في الشكل رقم (١٢).

شكل (١٢) المؤشرات القياسية المستخدمة فى التحليل الإحصائى للمحافظات المصرية الريفية

٢/٤ منهج التحليل الإحصائي لتصنيف المحافظات الريفية لتوظيف مدخل التكتلات الزراعية

اسـتخدم البحث منهج التحليل العاملي (Factor Analysis) بنموذج المكونات الأسـاسـية (Principle Components) من خلال البيانات المتاحة للمؤشرات القياسية الموضحة في الشكل السابق رقم (١٢) على مستوى المحافظات الريفية كوحدات احصائية، واستهدف هذا المنهج اعداد ترتيب للمحافظات Ranking طبقا لمدى تميزها لتوظيف مدخل التكتلات الزراعية، وذلك وفقا للخطوات التالية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test) للبيانات:**

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للتأكد من تحقق توافر شـروط إجراء التحليل العاملي، تبين أن أغلب المؤشرات تأخذ بيانتها شكل التوزيع الطبيعي بإستثناء عدد (٩) مؤشرات من إجمالي (٢٩) مؤشر تم إستبعادهم لإجراء التحليل العاملي وهم (عدد المقترضـين للمشـروعات الصـغيرة، عدد المقترضـين للمشـروعات متناهية الصـغيرة، عدد مراكز التدريب المهني، عدد البنوك، GDB، نسبة البطالة، دليل التنمية البشرية، نسبة السكان الحاصلين على المؤهلات المتوسطة الفنية، عدد الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية).

- **الدورة التحليلية للبيانات:**

باسـتخدام برنامج SPSS تم إجراء التحليل العاملي (Factor Analysis) لباقي المتغيرات البالغ عددها (١٩ متغير بعد اسـتبعاد المتغيرات التي لا تتبع بيانتها التوزيع الطبيعي) بنموذج المكونات الأسـاسـية (Principle Components) تم تبسـيط المتغيرات إلى عوامل رئيسـية من خلال تجميع المتغيرات ذات العلاقات المتشـابهة القوة والاتجاه في شكل حزم يسـهل تفسير تأثيراتها بحيث يمكن إستنباط العوامل الرئيسية التي تفسـر المتغيرات في البيانات من خلال نتائج التحليل، وقد أنتجت الدورة التحليلية للبيانات (٥ عوامل رئيسية) بدلاً من (١٩ مؤشر) التي أجري عليها التحليل.

- **إستنباط العوامل التنموية الأكثر تأثيراً:**

من خلال تحليل مصـفوفة العوامل المدارة (Rotated Component Matrix) [الموضـحة بالجدول رقم (٢) في ملحق البحث]، وبناءا عليها تم تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً واوزانها النسـبية التي تؤخذ في الإعتبار

لتأثيرها وهي التي تزيد قيمتها عن (+٠,٥) ولا تؤثر في عوامل أخرى بقيم أعلى وتمثلت هذه المؤشـــرات في (إجمالي مســـاحة الأراضـــي المزروعة، إجمالي المســـاحة المحصـــولية، عدد مزارع الماشـــية، عدد الحقول الإرشـــادية، نســـبة العاملين في الزراعة بالمحافظة بالنســـبة لإجمالي الجمهورية، إجمالي المنشـــآت الصـــناعية المسجلة، إجمالي عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة أقل من ٥٠ عامل، عدد العاملين بالمنشآت الصناعية المســـجلة، عدد مزارع الدواجن، عدد المراكز البحثية، حجم تمويل المشـــروعات الصـــغيرة، نســـبة الأمية، حجم تمويل المشروعات متناهية الصغيرة، عدد كليات الزراعة، نسبة المنشآت أقل من ٥٠ عامل).

- **تحديد القيم الترتيبية للمحافظات طبقاً للمتغيرات الأكثر تأثيراً:**

من خلال إستعراض الأوزان النسبية للمتغيرات الأكثر تأثيراً في العلاقة وبضرب القيم القياسية لهذه المؤشرات (لتوحيد أسلوب قياس المتغيرات) في هذا الاوزان تم التوصـل لحسـاب التميز التنموي عن طريق أسـلوب الثقل العاملي (Factor Scour) وبتجميع هذا الثقل تم ترتيب المحافظات [على النحو الموضـــح بجدول رقم (٣) بملحق البحث].

٣/٤ ترتيب المحافظات الريفية وفقا لتميزها التنموي لتوظيف مدخل التكتلات الزراعية

استنادا الى عمليات التحليل الإحصائي التي تمت على مستوى المحافظات الريفية والموضح نتائجها في الجداول الملحقة بالبحث، أمكن التوصـــل الى ترتيب للمحافظات الريفية وفقا لتميزها التنموي لتوظيف مدخل التكتلات الزراعية وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (١)

جدول (١) الثقل التنموي وترتيب المحافظات الريفية لتوظيف مدخل التكتلات الزراعية

المحافظات	تجميع الثقل التنموي	
	Total Factor Score	الترتيب
القليوبية	34	10
البحيرة	41	3
مرس مطروح	15	19
كفر الشيخ	36	6
الدقهلية	42	2
دمياط	25	13
الغربية	38	4
المنوفية	36	7
الشرقية	46	1
الإسماعيلية	22	15

المحافظات	تجميع الثقل التنموي	
	Total Factor Score	الترتيب
شمال سيناء	14	20
الفيوم	34	9
بني سويف	30	12
المنيا	36	8
أسيوط	38	5
الوادي الجديد	16	17
سوهاج	30	11
قنا	24	14
الأقصر	16	18
أسوان	21	16

المصدر: الباحث، نتائج التحليل الإحصائي

٥ نتائج البحث

أولا: من خلال عملية التحليل الإحصائي تم التوصل الى النتائج التالية:

- تأتي محافظة الشـــرقية في المرتبة الأولى على مســـتوى المحافظات الريفية من حيث التميز التنموي لمدى الملائمة لاسـتخدام مدخل التكتلات الزراعية المتكاملة، وفقا لقيم المؤشـرات الإحصـائية التي تم استخدامها في عملية التحليل الإحصائي [راجع نتائج جدول رقم (٥) بملحق البحث].
- يلي محافظة الشـــرقية في الترتيب، محافظة الدقهلية ثم محافظة البحيرة، محافظة الغربية، ومحافظة كفر الشيخ.
- وقد تشـير هذه النتائج الى أن اقليم الدلتا ومحافظتي الشـرقية والبحيرة يمثل اقليما مؤهلا لتوطين مدخل التكتلات الزراعية المتكاملة بمستوياتها، مما يزيد من تعزيز نجاح هذا المدخل اذا ما تم تبنيه في عملية التنمية الريفية المتكاملة، ونظرا لمحدودية المناطق المتاحة للتوســع التنموي، وايضـــا ارتفاع معدلات التلوث المرتبطة بالكثافة المرتفعة للسكان والأنشطة بنطاق الدلتا فان المستويين الإقليمي والمحلي من

التكتلات الزراعية (المجمعات الزراعية الصناعية، القرى المتخصصة زراعيا) مناسبان لتنمية الإقليم في اطار اســـتراتيجية تنموية زراعية صـــناعية عمرانية متكاملة، مع ضـــرورة تحقيق المتطلبات التوطينية للتكتلات.

- على الرغم من تدني قيم المؤشرات التنموية لمحافظات اقليم شمال الصعيد (الفيوم، بني سويف، المنيا) التي جعلت محافظاته في مرتبة تلي محافظات اقليم الدلتا، الا أن المشـــروعات الزراعية الكبرى التي تبنتها الدولة ضـمن مشـروع ١,٥ مليون فدان في سـهل المنيا الغربي، يتيح واحدة من الفرص الجيدة لإقامة تكتل زراعي ذي مسـتوى دولي / وطني يضـم المناطق الزراعية التصـديرية من الممكن أن تتشـــكل بناء عليه محاور وأقطاب التنمية الزراعية المتكاملة تربط المناطق القائمة والجديدة، ويرجح ذلك وفرة الأراضـي المتاحة للتنمية وايضـا وفرة المياه الجوفية والقرب من العمران القائم، وانخفاض معدلات التلوث بمناطق التنمية الجديدة غرب الإقليم.

ثانيا: مدخل التكتلات الزراعية المتكاملة: خريطة طريق

- اصـــبحت التنمية الحديثة تتم بشـــكل متكامل يضـــمن الاســـتغلال الامثل الكفئ للموارد والامكانات والفرص، وهذا الشـكل من التنمية يتم في صـورة شـبكات متفاعلة متكاملة ترتبط قطاعتها بعضـها البعض: الزراعة والصـناعة والسـياحة والتسـويق والبحث والتطوير والإبتكار والخدمات المسـاندة، كإطار عمل ومتكامل، وجميعها تتشـــابك في مجموعات وتكتلات تنتظم فيها عمليات الإنتاج وتتكامل، فلم يعد الأمر يتم قطاعيا كسابق عهده.
- تبنت الدول مدخل التكتلات في حيز مكاني محدد تتم فيه عمليات الإنتاج باختلاف مكوناتها لضـــمان سير التنمية وفقا للأهداف المرجو تحقيقها وبما يمكن من القدرة التنافسية والإبتكار والتطوير المستمر الفعال وكفاءة الإنتاج وتعظيم القيم المضافة ومعالجة قضايا المجتمعات.

يقابل كل مسـتوى من المسـتويات التخطيطية مسـتوى من التكتلات الزراعية التي تتوافق معه، ويوضـح الشـكل رقم (١٣) مستويات التكتلات الزراعية وفقا للمستويات التخطيطية.

شكل (١٣) مستويات التكتلات الزراعية

- تتعدد اهداف وسياسات التنمية لكل مستوى من التكتلات الزراعية طبقا لمستواها التخطيطي، ويمكن تحديد ذلك في الجدول التالي رقم (٢)

جدول (٢) الأهداف وسياسات التنمية لأنماط التكتلات الزراعية وفقا للمستويات التخطيطية

المستوي التخطيط	أنماط التكتلات الزراعية	الأهداف الأساسية	سياسات التنمية
المستوي المحليlocal	**القرية الواحدة ذات المنتج الواحد One Village One Product**	• تخفيف حدة الفقر لسكان القرية من خلال العمل في إنتاج محصول معين تحتاجه النطاقات المحيطة ومن الممكن توجيهة للتصدير. • تنمية الحالة الإجتماعية للسكان حيث تقليل نسب الأمية بتوفير المدراس التعليمية ومعاهد التدريب الزراعي. • توفير فرص عمل في قطاعات مساعدة للزراعة وهي التعبئة والتغليف والتجهيز والنقل والتدريب.	• توجه الدوله للمساعدة في توفير الخدمات المساندة والبنية الأساسية الزراعية. • توفير القروض للمستثمرين الصغار والمتوسطين. • دعم عملية الزراعة التعاقدية ما بين المصنعين في المدينة والمزارعين في القرية.

المستوي التخطيط	أنماط التكتلات الزراعية	الأهداف الأساسية	سياسات التنمية
مستوي إقليم المدينة City Region / مستوي الاقليم	**المجمع الزراعي الصناعي Agro-Industrial Park**	• استغلال المحاصيل الزراعية في بعض الأقاليم ودعم التكامل الزراعي الصناعي لزيادة القيمة المضافة. • دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. • منع نزوح السكان الريفين نحو المناطق الحضرية وذلك من خلال توفير فرص عمل زراعية وصناعية وتجارية. • قيام مراحل سلاسل القيمة المضافة داخل نطاق جغرافي واحد. • دعم تشارك الخدمات والبنية الأساسية لكافة المستثمرين. • دعم التوازن الجغرافي بين الأقاليم بإيجاد مناطق زراعية صناعية منتجة. • دعم المناطق الزراعية الفقيرة ببعض الاستقلال الإقتصادي Independences Economic • تحسين نظام الاجتماعي للعمال بالتكتل. • جذب المهاجرين البعيدين Long distant migrants إلي مناطق التكتلات الزراعية	• توفير البنية الأساسية والمرافق (الطرق الممهدة التي تربط المناطق الزراعية بالمنطقة الصناعية) وتحسين وسائل المواصلات. • توفير الخدمات العامة الداعمة للمجمع وهي (خدمات الصحة – وحدات الاسعاف- مدارس التعليم الأساسي – معاهد التدريب الزراعي). • توفير الحوافز الكبيرة لجذب المستثمرين الصناعيين الكبار للمنطقة. • دعم التشارك بين القطاع العام والخاص.
المستوي الوطني	**المنطقة الزراعية التصديرية Agro-Export Zone**	• ايجاد إقليم زراعي موجة نحو التصدير ذو منتجات زراعية شهيرة Brand Region. • توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال المحلية والعالمية. • دفع مراحل سلاسل القيمة المضافة من الإنتاج والتصنيع الزراعي وحتي التصدير داخل الإقليم. • دعم الابحاث والإبتكارات الزراعية داخل الإقليم. • قيام المنطقة كوحدة بحثية زراعية توفر السلالات المحسنة وخدمات الإرشاد الزراعي لباقي الإقليم. • تحديد المجموعات الفقيرة وتوفير الإحتياجات الخاصة بهم وتأهيلهم للعمل. • تعظيم فوائد التجميع من أجل الفقراء، من خلال دفع استراتيجيات التعاونيات. • دعم المحاصيل ثنائية الفرص (التصنيعية – التصديرية).	• توفير الدعم المؤسسي من قبل الدوله من خلال جمعيات تدعيم المزارعين والمصنعين ومراقبة تطبيق المعايير الغذائية العالمية. • تطوير تكنولوجيا التصنيع الزراعي لصغار وكبار المزارعين. • تشجيع التسويق العالمي للمنتجات الزراعية للإقليم. • تحديد نطاقات زراعية متخصصة للمحاصيل، بحيث تتخصص كل منطقة داخل الإقليم بمحاصيل معينة. • دعم الحماية الإجتماعية للسكان المتعلقة بالحفاظ علي الصحة والحد من المخاطر.

المصدر: الباحث استنادا الى تحليل التجارب العالمية

- ولكل مستوى من هذه المستويات مجموعة من المتطلبات التوطينية الموضحة في الجدول التالي (٣):

جدول (٣) المتطلبات التوطينية لأنماط التكتلات الزراعية وفقا للمستويات التخطيطية

المستوي التخطيطي	أنماط التكتلات الزراعية	متطلبات التوطين Allocation Requirements												
		القرب الجغرافي مكون المكونات	التنوع الإنتاجي الزراعي	التكوين والتهيئة والتغليف (إن مراحل مضافة القيمة)	التصنيع الزراعي	تصدير المنتجات الزراعية كهدف أساسي	الارتباط بالمناطق الحضرية	الشركات الكبري كعنصر أساسي في التكتل	المزارع الكبري كأساس لتكوين التكتل	توفير مراكز النقل الدولي داخل التكتل	دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs	الارتباط المكاني بمؤسسات البحث العلمي R&D	شركات التسويق العالمي	توفير بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة	التكامل الزراعي الصناعي
المستوي المحلي Local	القرية الواحدة ذات المنتج الواحد One Village One Product	■	□	■	□	■□	□	□	□	□	■□	□	□	□	□
مستوي إقليم المدينة City Region - مستوي الاقليم التخطيطي	التكتل الزراعي الصناعي Agro-Industrial Park	■	■□	■	■	■□	■	■□	□	■□	■	■□	■	■□	□
المستوي القومي	المنطقة الزراعية التصديرية Agro-Export Zone	■□	■	■	■	■	■□	■	■	■	■	■	■	■	■□

□ ارتباط ضعيف ■□ ارتباط متوسط (من الممكن توطينه أو لا) ■ ارتباط قوي

المراجع ومصادر البيانات:

اولا: المراجع

1) Alberto Bezzi, 2009 , clusters – an introduction to cluster basics, Department of Innovation, Universities and Enterprise, Generalita de Cataluña. TCI Network.
2) Emrc Agribusiness Forum, 2010, integrated agro industrial parks (Italian food print).
3) Galvez- Nogales E G. 2010, Agro based clusters in developing countries: staying competitive in globalized economy Agricultural management, marketing and finance, occasional paper 25, FAO, Rome.
4) IDS: Institute of Development Studies, 2004, Small Firm Clusters: Working to reduce Poverty, the University of Sussex, and Brighton BN1 9RE, UK.
5) ITC. 2005. Innovations in Export Strategy: Competitiveness through Export Clustering. ITC Executive Forum, International Trade Centre UNCTAD/WTO. Geneva, Switzerland
6) ITC. 2006a. Bringing the Poor into the Export Process: Is Linking Small Producers and Big Exporters a Solution? Agrawal, S.; India Trade Promotion Organization. ITC Executive Forum, International Trade Centre UNCTAD/WTO. Geneva, Switzerland
7) K. Laxminarayana Rao, 2006, Agro-industrial parks Experience from India, FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO), Rome.
8) Kenya-Vision 2030, (2007), Globally Competitive and Prosperous Kenya, Nairobi: Government Printer.
9) Leigh Anderson, 2015/ Agribusiness Development Clusters, SEZs and Incubators: Lessons Learned For smallholders-Focused Agricultural Development, Evans School Analysis and Research (EPAR)/ EVANS SCHOOL OF PUBLIC AFFAIRS , University of Washington, USA.
10) Naik, G. 2006. Bridging the Knowledge Gap in Competitive Agriculture: Grapes in India. In Chandra, V., ed. Technology, Adaptation and Exports: How Some Developing Countries got it Right. pp. 243–274. The World Bank. Washington, D.C.
11) Oaky, R. (1985), High technology industry and agglomeration economies in: Silicon landscapes, Edited by Hall, P. and Markusen.
12) Onjala J. (2010), Impact of China –Africa Trade Relations: The case of Kenya, Final Report submitted to the African Economic Research Consortium (AERC), Nairobi.
13) Porter M, 1998, Clusters and the new economics of competition. Harvard business review.
14) Porter M, 2001, San Diego: CLUSTERS of INNOVATION INITATIVES, Harvard University, Council on Competitiveness, Washington DC/ USA**.**
15) Sandee, H., R. K. Andadari, and S. Sulandjari. 2000. "Small Firm Development during Good Times and Bad: The Jepara Furniture Industry" In C. Manning and P. van Diermen, eds., Indonesia in Transition. Social Aspects of Reforms and Crisis (pp. 184–198). Singapore: Institute of Southeast Asia Studies
16) UNIDO , 2005, Cluster development improving prosperity by building up networks-

١٧) مؤشر اداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٦، المركز المصري لدراسات السياسات العامة

ثانيا: مصادر البيانات

- تقرير وصف مصر بالمعلومات، ٢٠١٧، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء
- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمنشآت، ٢٠١٧ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
- مشروع استصلاح وتنمية المليون ونصف المليون فدان، ٢٠١٧، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وزارة الإسكان
- UNIDO, 2005 , Industrial Statistics Database, Vienna

ملحق البحث

جدول رقم (٤) تحليل مصفوفة العوامل المدارة (Rotated Component Matrix)

Rotated Component Matrixa					
Component					المؤشرات
5	4	3	2	1	
				.967	إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالألف فدان (٢٠١٧)
				.954	إجمالي المساحة المحصولية بالألف فدان (٢٠١٧)
				.863	عدد مزارع الماشية
		.335	.305	.841	عدد الحقول الإرشادية (٢٠١٧)
	.444	.473		.665	نسبة العاملين في الزراعة بالمحافظة بالنسبة لإجمالي الجمهورية (٢٠٠٦)
			.952		إجمالي المنشآت الصناعية المسجلة (٢٠١٧)
			.943		اجمالي عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة اقل من ٥٠ عامل
			.921		عدد العاملين بالمنشآت الصناعية المسجلة (٢٠١٧)
			.816	.427	عدد مزارع الدواجن
	.395		-.600-	-.323-	مؤشر الفقر
		.910			عدد المراكز البحثية
		.893	.312		حجم تمويل المشروعات الصغيرة
	.832				نسبة الأمية
	-.676-		-.361-		مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح بالفدان (٢٠١٣)
	-.586-	-.387-	.323		نسبة السكان الحاصلين على الدبلومات العليا
	.529	.399		.488	حجم تمويل المشروعات متناهية الصغيرة
.887					عدد كليات الزراعة
.611	-.339-	.416		.344	نسبة المنشآت أقل من ٥٠ عامل
.551		.520			نسبة الأراضي الزراعية إلي إجمالي الزمام داخل المحافظة (٢٠١٠)
Extraction Method: Principal Component Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.					
a. Rotation converged in 7 iterations.					

جدول رقم (٥) قيم الدليل المستنتجة طبقاً للتحليل العاملي

المحافظات	إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالألف فدان (2017)			إجمالي المساحة المحصولية بالألف فدان (2017)			عدد مزارع الماشية			عدد الحقول الإرشادية (17			نسبة العاملين في الزراعة بالمحافظة بالنسبة لإجمالي الجمهورية (2006)		
	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score
القليوبية	171.14	1	0.967	318.82	2	1.908	535	3	2.589	95	2	1.682	2.46	2	1.33
البحيرة	1929.67	4	3.868	3171.13	4	3.816	3408	4	3.452	935	4	3.364	12.03	4	2.66
مرس مطروح	200.97	1	0.967	244.48	1	0.954	1	1	0.863	15	1	0.841	0.6	1	0.665
كفر الشيخ	548.02	4	3.868	1086.03	4	3.816	214	2	1.726	450	4	3.364	6.55	3	1.995
الدقهلية	638.93	4	3.868	1267.49	4	3.816	468	3	2.589	705	4	3.364	8.07	4	2.66
دمياط	107.28	1	0.967	205.28	1	0.954	668	3	2.589	132	2	1.682	1.22	1	0.665
الغربية	359.36	3	2.901	722.69	3	2.862	712	4	3.452	326	3	2.523	4.65	2	1.33
المنوفية	380.09	3	2.901	705.31	3	2.862	279	2	1.726	170	3	2.523	5.53	3	1.995
الشرقية	861.72	4	3.868	1593.66	4	3.816	981	4	3.452	750	4	3.364	8.67	4	2.66
الإسماعيلية	319.73	2	1.934	421.72	2	1.908	93	1	0.863	80	2	1.682	1.28	2	1.33
شمال سيناء	111.22	1	0.967	126.16	1	0.954	9	1	0.863	10	1	0.841	0.53	1	0.665
الفيوم	439.43	3	2.901	791.66	3	2.862	1575	4	3.452	392	4	3.364	5.92	3	1.995
بني سويف	294.04	2	1.934	567.32	2	1.908	252	2	1.726	285	3	2.523	6.2	3	1.995
المنيا	476.6	4	3.868	880.27	4	3.816	243	2	1.726	150	3	2.523	11.09	4	2.66
أسيوط	353.37	3	2.901	669.76	3	2.862	505	3	2.589	192	3	2.523	6.46	3	1.995
الوادي الجديد	342.65	3	2.901	406.75	2	1.908	213	2	1.726	10	1	0.841	0.3	1	0.665
سوهاج	330.8	2	1.934	620.76	3	2.862	638	3	2.589	130	2	1.682	6.66	4	2.66
قنا	268.94	2	1.934	357.4	2	1.908	13	1	0.863	106	2	1.682	4.23	2	1.33
الأقصر	141.24	1	0.967	184.07	1	0.954	999	4	3.452	20	1	0.841	0.34	1	0.665
أسوان	237.45	2	1.934	300.14	1	0.954	77	1	0.863	45	1	0.841	1.44	2	1.33

المحافظات	إجمالي المنشآت الصناعية المسجلة (2017)			اجمالي عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة اقل من 50 عامل			عدد العاملين بالمنشآت الصناعية المسجلة (2017)			عدد مزارع الدواجن			عدد المراكز البحثية		
	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score
القليوبية	4010	4	3.808	3202	4	3.772	344640	4	3.684	2912	4	3.264	17	3	2.73
البحيرة	864	3	2.856	709	3	2.829	59470	4	3.684	2589	4	3.264	13	2	1.82
مرس مطروح	19	1	0.952	14	1	0.943	830	1	0.921	447	2	1.632	7	1	0.91
كفر الشيخ	501	3	2.856	467	3	2.829	10630	2	1.842	1741	3	2.448	16	2	1.82
الدقهلية	1768	4	3.808	1619	4	3.772	40970	3	2.763	2280	4	3.264	37	4	3.64
دمياط	1150	3	2.856	1087	4	3.772	18200	3	2.763	577	2	1.632	10	1	0.91
الغربية	2554	4	3.808	2295	4	3.772	99710	4	3.684	3602	4	3.264	17	3	2.73
المنوفية	1297	4	3.808	1030	3	2.829	90580	4	3.684	453	2	1.632	33	4	3.64
الشرقية	4374	4	3.808	3302	4	3.772	284790	4	3.684	6246	4	3.264	21	4	3.64
الإسماعيلية	287	2	1.904	214	2	1.886	28870	3	2.763	312	2	1.632	13	2	1.82
شمال سيناء	65	1	0.952	55	1	0.943	2520	1	0.921	475	2	1.632	5	1	0.91
الفيوم	238	2	1.904	189	2	1.886	13850	2	1.842	1233	3	2.448	15	2	1.82
بني سويف	318	2	1.904	255	2	1.886	19110	3	2.763	252	1	0.816	19	3	2.73
المنيا	457	2	1.904	416	2	1.886	11770	2	1.842	1572	3	2.448	19	3	2.73
أسيوط	762	3	2.856	711	3	2.829	13390	2	1.842	689	3	2.448	26	4	3.64
الوادي الجديد	26	1	0.952	22	1	0.943	1230	1	0.921	45	1	0.816	6	1	0.91
سوهاج	496	3	2.856	456	3	2.829	9550	1	0.921	650	3	2.448	13	2	1.82
قنا	187	1	0.952	173	1	0.943	23180	3	2.763	195	1	0.816	17	3	2.73
الأقصر	27	1	0.952	22	1	0.943	1990	1	0.921	118	1	0.816	3	1	0.91
أسوان	190	2	1.904	173	1	0.943	9570	2	1.842	15	1	0.816	18	3	2.73

تابع جدول رقم (٥) قيم الدليل المستنتجة طبقاً للتحليل العاملي

المحافظات	حجم تمويل المشروعات الصغيرة			نسبة الأمية			حجم تمويل المشروعات متناهية الصغيرة			عدد كليات الزراعة			نسبة المنشآت أقل من 50 عامل			تجميع الثقل التنموي	
	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	Total Factor Score	الترتيب
القليوبية	112	4	3.572	33.12	2	1.664	26.51	2	1.058	1	1	0.887	0.9	2	1.222	34	10
البحيرة	64	2	1.786	43.6	3	2.496	147.39	4	2.116	1	1	0.887	1	3	1.833	41	3
مرس مطروح	12	1	0.893	48.43	4	3.328	1.48	1	0.529	0	0	0	0.7	1	0.611	15	19
كفر الشيخ	77	3	2.679	38.35	3	2.496	85.79	3	1.587	1	1	0.887	1	3	1.833	36	6
الدقهلية	250	4	3.572	33.74	2	1.664	89.65	3	1.587	0	0	0	1	3	1.833	42	2
دمياط	21	1	0.893	32.76	2	1.664	28.12	2	1.058	1	1	0.887	1	3	1.833	25	13
الغربية	112	3	2.679	31.56	1	0.832	68.54	3	1.587	1	1	0.887	1	3	1.833	38	4
المنوفية	137	4	3.572	32.22	1	0.832	24.68	2	1.058	1	1	0.887	1	3	1.833	36	7
الشرقية	154	4	3.572	35.54	3	2.496	133.47	4	2.116	1	1	0.887	0.9	2	1.222	46	1
الإسماعيلية	34	1	0.893	31.57	1	0.832	10.88	1	0.529	1	1	0.887	0.9	2	1.222	22	15
شمال سيناء	8	1	0.893	34.97	2	1.664	0.6	1	0.529	1	1	0.887	0.8	1	0.611	14	20
الفيوم	87	3	2.679	44.7	4	3.328	89.88	3	1.587	1	1	0.887	0.9	2	1.222	34	9
بني سويف	73	2	1.786	46.92	4	3.328	163.51	4	2.116	1	1	0.887	0.9	2	1.222	30	12
المنيا	90	3	2.679	46.63	4	3.328	209.42	4	2.116	1	1	0.887	0.9	2	1.222	36	8
أسيوط	204	4	3.572	44.73	4	3.328	118.14	4	2.116	1	1	0.887	0.9	2	1.222	38	5
الوادي الجديد	76	2	1.786	24.14	1	0.832	12.71	1	0.529	0	0	0	0.7	1	0.611	16	17
سوهاج	69	2	1.786	44.35	3	2.496	114.22	3	1.587	1	1	0.887	0.8	1	0.611	30	11
قنا	85	3	2.679	37.86	3	2.496	53.59	2	1.058	1	1	0.887	0.8	1	0.611	24	14
الأقصر	23	1	0.893	34.44	2	1.664	24.4	1	0.529	0	0	0	0.9	2	1.222	16	18
أسوان	68	2	1.786	27.71	1	0.832	56.97	2	1.058	1	1	0.887	1	3	1.833	21	16

The Evaluation of the Rural Egyptian Governorates attributes to apply the Integrated Agro-Based Clusters Approach

Research Abstract:

Clusters are one of the Economic Approaches, which aims to increase the export capacity and reduce the transaction costs to the clusters actors, besides encouraging and supporting the small and medium entrepreneurs. There are many specialized clusters, for instance, the technological clusters like Silicon Valley in California, Bangalore Techno Clusters in India, and there are the industrial Clusters as in San Diego in California. And here in this research, we will talk about the agro-based clusters which considered specialized spheres to produce one crop or more unique crops for developing the rural areas and encouraging the small, medium growers in addition to maximizing the production and agro-products value-add, creating new employment for rural poor in the agro and non-agro activities. The Agro-based Clusters seek to support exporting to local, global markets. This research looks forward to exploring the concepts, levels of agro clusters and it is relationships with planning levels (Local- City Region- Regional- National) and defining the allocational requirements to every agro-clusters level by application to Egypt. At the end of research, there is a group of results and recommendation, which help to merge this approach in the sustainable integrated development generally, and especially in Egypt.

Key words: Rural Development - Agro-Based Clusters - Small and Medium Enterprises SMEs